صدارة للمعلومات والاستشارات
Sadara for information and consulting

26 تشرين الثاني/ نوفمبر 2026

حدث ورأي

الاستنزاف الاقتصادي لإيران يرفع من مخاطر الحرب خاصة مع تلويح طهران بكسر الحصار البحري

الحدث

أعلنت وزارة الخارجية الإيرانية أن طهران لن تتحمل استمرار الحصار البحري والضغوط الاقتصادية، وأنها ستواجه الاعتداءات الأمريكية بالوسائل المتاحة. وأكد رئيس البرلمان الإيراني محمد باقر قاليباف أن الوضع الحالي، القائم على حالة "لا حرب ولا سلام"، لا يمكن أن يستمر، معتبرًا أن الولايات المتحدة لم تعد قادرة على خوض حرب جديدة بالحجم السابق، ومشيرًا إلى وجود سبل لكسر الحصار ستلجأ إليها إيران في المستقبل القريب. وتزامنت هذه التصريحات مع إعلان شركة الكهرباء الإيرانية فرض قيود على إمدادات الكهرباء للمنازل والشركات، بسبب نقص الوقود، بعد قرار سابق بقطع الكهرباء ساعتين عن المصانع والمنازل. من جهته، توقع وزير الخزانة الأمريكي سكوت بيسنت انكماش الاقتصاد الإيراني بنسبة 25% بحلول مارس/آذار 2027، في وقت تصاعدت فيه الهجمات على السفن في محيط مضيق هرمز، إذ أصيبت نحو 30 ناقلة منذ 14 نوفمبر/تشرين الثاني، فضلًا عن تكرار الهجمات الإيرانية على البحرين.

الرأي

يهيمن البعد الاقتصادي على الجولة الحالية من المواجهة الأمريكية–الإيرانية؛ فبينما تراهن واشنطن على أن استمرار الحصار البحري وتجفيف مصادر النقد الأجنبي سيدفع طهران إلى تقديم تنازلات دون الحاجة إلى تجديد الحرب، تسعى إيران إلى إفشال هذا الرهان عبر نقل جزء من تكلفة الحصار إلى الاقتصاد الإقليمي والعالمي، بما يجعل استمرار الوضع الراهن مكلفًا لجميع الأطراف.

ويوضح فرض قيود إضافية على إمدادات الكهرباء مدى تفاقم الضغوط الاقتصادية الناجمة عن الحصار

وأضرار الحرب والاختلالات الهيكلية في قطاع الطاقة الإيراني، خصوصًا مع اقتراب فصل الشتاء. وتزداد خطورة هذه الضغوط مع امتداد تداعياتها من تراجع الصادرات والإيرادات الحكومية إلى تعطيل النشاط الصناعي وإضعاف قدرة الدولة على توفير الخدمات الأساسية. وتعكس تصريحات قاليباف بشأن استحالة استمرار حالة «لا حرب ولا سلام» إدراك القيادة الإيرانية لمخاطر إطالة أمد المواجهة بصورتها الراهنة، دون تحقيق مكاسب سياسية تتناسب مع ما تعتبره نجاحًا في الصمود خلال الحرب. ومن ثم، يُرجح أن تسعى طهران إلى رفع كلفة استمرار الحصار، بما يدفع واشنطن إلى إعادة النظر في جدوى استراتيجية الاستنزاف الاقتصادي.

ويبدو أن القيادة الإيرانية تراهن على تراجع استعداد إدارة ترامب لخوض حرب جديدة عقب خسارة الجمهوريين انتخابات التجديد النصفي للكونغرس، خصوصًا مع احتمالات فرض قيود على تمويل العمليات العسكرية عند تولي الديمقراطيين الأغلبية في يناير 2027. غير أن هذا الرهان ينطوي على مخاطرة، إذ قد يدفع تقلص هامش التحرك العسكري الأمريكي مستقبلًا الإدارة إلى التصعيد قبل انعقاد الكونغرس الجديد، سواء لإضعاف القدرات الإيرانية أو لتحسين شروط التفاوض مع طهران.

وتكمن خطورة المرحلة الراهنة في تضارب الحسابات الزمنية للطرفين؛ فبينما تراهن واشنطن على أن الوقت يعمل لصالحها اقتصاديًا، تراهن طهران على أنه يعمل لصالحها سياسيًا بفعل التحولات الداخلية الأمريكية. وقد لا يرغب أي من الطرفين في تجديد الحرب الشاملة، لكن تمسكهما باستراتيجيات الضغط المتبادل، واعتقاد كل منهما بإمكان إجبار الآخر على تقديم تنازلات، يزيدان احتمالات الانزلاق إلى مواجهة عسكرية جديدة، حتى دون اتخاذ قرار مسبق بخوضها.